جمعية مصارف لبنان احتفلت بيوبيلها الذهبي

طربيه ذكر بدورها في خدمة البلد والاقتصاد الوطني ودعا القطاع العام لاجراء التصحيح المالي المطلوب

لفت رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه الى دور الجمعية والقطاع المصرفي في خدمة لبنان والاقتصاد الوطني على مدى العقود الخمسة الماضية، لا سيما في الازمنة الصعبة، معربا عن الارتياح الكبير الى ثقة المودعين والمستثمرين في الداخل والخارج بمتانة القطاع المصرفي اللبناني وحيويته وكفايته، مؤكداً استمرار الجمعية في تعزيز موقعها المرجعي في الحياة الاقتصادية اللبنانية، وفي نهج التشاور والحوار مع السلطات النقدية والرقابية والمالية.

في اطار احتفالها في يوبيلها الذهبي، اقامت جمعية مصارف لبنان مساء الجمعة في ٦ تشرين الثاني الجاري حفل عشاء في فندق فينيسيا انتركونتيننتال حضره الرئيس فؤاد السنيورة ممثلا فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والنائب ياسين جابر ممثلا دولة رئيس مجلس النواب وعدد من الوزراء والنواب وحاكم مصرف لبنان ونوابه ورئيس واعضاء لجنة الرقابة على المصارف اضافة الى رؤساء الهيئات القضائية والاقتصادية وحشد من المسؤولين المصرفيين.

طربيه

والقى طربيه في المناسبة الكلمة الآتية: خمسون عاما في خدمة بلدنا لبنان واقتصادنا الوطني والقطاع المصرفي. هذه هي باختصار مسيرة جمعيتنا، جمعية مصارف لبنان. فمنذ تأسيسها العام ١٩٥٩، وجمعيتنا ناشطة في الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وازدهاره، باعتباره مركز الثقل في حياة لبنان الاقتصادية. وقد نجحت في تثبيت دور لبنان في الستينات كمركز مالي للمنطقة العربية بأسرها، كما ساهمت في معظم الخطوات التي ارست قواعد النظام المصرفي الحالي في لبنان، بدءا من المساهمة في وضع قانون النقد والتسليف، الذي شرع لاستقلالية البنك المركزي، بريادة ميزت لبنان عن العديد من الدول الاخرى في حينه، الى التشريعات المصرفية والمالية الاخرى التي ساهمت الجمعية في وضعها او دعمها، والتي جعلت من لبنان مركزا مميزا للصيرفة في هذه المنطقة من العالم. كما واكبت الجمعية طيلة سنوات الحرب الاهلية، تسهيل ايصال الخدمات المالية الى كل اللبنانيين، فكان التفرع الى المناطق اللبنانية كافة، حيث تخطت المصارف الحواجز التي ارتفعت، وتعدد السلطات والدويلات، في حين بقيت الجمعية واحدة موحدة تقرّب المسافات بين اهل البلد الواحد.

ومدت المصارف بالتنسيق مع الجمعية والبنك المركزي، خزينة الدولة بالاموال اللازمة لديمومة عمل الدولة بل لديمومة الدولة ذاتها، في زمن استولت فيه قوى الامر الواقع اللبنانية وغير اللبنانية على موارد الخزينة.

منذ وقف الحرب وبتنسيق كامل مع السلطات النقدية والمالية، واكبنا كجمعية وكمصارف، مسيرة اعادة تأهيل الاقتصاد واعادة الاعمار. ووفرنا للدولة خلال العقدين الماضيين معظم احتياجاتها التمويلية بالليرة اللبنانية والعملات الاجنبية فابقينا وربما من حيث لا يدري الكثيرون، على استقلالية القرار السياسي بعيدا عن سلطة وتدخل المؤسسات المالية

• الدكتور جوزف طربيه •

الدولية او المصارف العالمية كما حدث في دول نامية عديدة اضطرت ان ترهن في وقت من الاوقات جزءا كبيرا من قرارها السيادي الاقتصادي والمالي، للحصول على تمويل بالعملة الصعبة لتغطية عجوزات موازينها الجارية. وهنا اتوجه بالتحية الى حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامه الذي قاد سياسة استقلال القرار المالي اللبناني في احلك الظروف، ورفض املاءات صندوق النقد الدولي التي كانت تتعارض مع سياسة الاستقرار النقدي، ولم يعلم امام الهجمات العنيفة ضده من جهات عدة لقد صمدت ايها الحاكم في خياراتك النقدية واليوم يفرح اللبنانيون جميعا لنجاح هذه الخيارات ان ميزانية البنك المركزي وميزانية المصارف بلغتا اليوم ارقاما تاريخية وان الاحتياطات الكبيرة في العملات الاجنبية وفي الذهب احتياطات طاردة للازمات. والاستثمار بالليرة اصبح ملاذاً آمنا في ظل الاستقرار في سعر الصرف. والاستقرار النقدي يولد مجموعة من الاستقرارات الاخرى التي تنتج عنه من اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، حتى صح القول اذا كان لبنان في السياسة هو بلد المذاهب، فانه في المصارف بلد المواهب. وان توافر هذه الاحتياطات الكبيرة يعطي فسحة زمن للدولة للبحث عن معالجات اساسية يحتاجها لبنان لدينه العام واقتصاده واصلاحه الاداري.

خمسون عاما في خدمة القطاع الخاص ايضا

في السلم وفي الحرب، في السنوات السمان والعجاف حافظنا على مدخرات اللبنانيين المقيمين والمغتربين ووفرنا دوما للقطاع الخاص مؤسسات وافرادا التمويل بالاجال والشروط الملائمة برغم قصر آجال مواردنا، وشكلنا للدعم الذي قررته السلطات الرسمية للقطاعات المنتجة، شركاء فاعلين. وشكلنا كذلك للدعم الدولي المقرر للقطاع الخاص من قبل المؤسسة المالية الدولية والبنك الاوروبي للاستثمار والصناديق العربية وغيرها، شريكا وفاعلا. وفي الحالتين – دعم الدولة والدعم الدولي – كانت مصارفنا لا تدير فقط تحت رقابة مصرف لبنان، الاليات والصيغ التمويلية، بل تتحمل وحدها من دون الدولة او الجهة الدولية، المخاطر التجارية ومخاطر السوق، واننا مستمرون في الوقوف الى جانب رجال الاعمال في مختلف انشطتهم ومشاريعهم نلعب دور الممول ودور مقدم المشورة واخيرا دور المساعد في اجتذاب المستثمرين اليهم فسلامة محافظ قروضنا من سلامة عملائنا وقوتهم.

ونحن اليوم نعلن تكرارا استعداد جمعيتنا لمواصلة تأثيرها وتعزيز موقعها المرجعي في الحياة الاقتصادية اللبنانية وسنستمر في نهج التشاور والعمل الدؤوب خدمة لمصالح القطاع والاقتصاد. وجمعيتنا لا تزال تطالب بان يجري القطاع العام التصحيح المالي المطلوب وفي طليعته معالجة مشكلة المالية العامة للدولة. اننا نطالب الحكومة الجديدة بان يكون في اول اهتماماتها اكمال تطبيق لائحة الاصلاحات التي التزمت بها في مؤتمر باريس، والتي دعمها المجتمع الدولي ومصرف لبنان ودعمناها نحن كقطاع مصرفي بقوة وتضحيات غير مسبوقة. ان المطلوب اليوم اصلاح اقتصادي ومالي حقيقي يتخطى مقولة زيادة الايرادات وضبط النفقات العامة ومعالجة الاختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة. اننا نطالب بتفعيل موجودات الدولة وهو عنوان اوسع من عملية الخصخصة التي تعني مجرد بيع موجودات حيث ان تفعيل موجودات الدولة يشمل تحريك طاقات جامدة تملكها الدولة، مثل استثمار الثروات الجوفية المائية والنفطية والاراضي الاميرية الشاسعة وامكانات البلد السياحية.

خمسون عاما في خدمة الصناعة المصرفية والاسرة المصرفية

في كل المجالات المطلوبة ساهمنا في ادخال انظمة ادارة وتقنيات عمل تؤدي افضل الخدمات للمتعاملين مع المصارف وتسمح في آن معا بالضبط والرقابة الفاعلة والمرنة داخليا ومن قبل السلطات. قاربنا التدريب والتأهيل كمسألة محورية وحاسمة في المنافسة والكفاءة في الاسواق الاقليمية والدولية، وانشأنا مركزا للدراسات المصرفية بالشراكة مع الجامعة اليسوعية الذي اهل اجيالا من المصرفيين المتخصصين رفعوا اسم القطاع المصرفي اللبناني عاليا.

كما توجهنا الى توسيع قاعدة رسامليا بمستثمرين جدد وباعادة تدوير معظم الارباح فاكسبتنا كل هذه السياسات والتوجهات مناعة وثقة كبيرتين وهي تساعدنا في انطلاقة واعدة اليوم لتصدير خدماتنا المصرفية الى مناطق متعددة من العالم. قطاعنا المصرفي هو اليوم صناعة وطنية موضع فخر واعتزاز انجزها تعاون وثيق بين اثنين: من جهة اولى مساهمون وادارات خيرة وواعية وذات رؤية وكفاءة، ومن جهة ثانية سلطات نقدية ورقابية بدورها خيرة وواعية وذات رؤية وكفاءة.

عرض دعائي

وبعد ذلك جرى العرض الاول لفيلم دعائي عن القطاع المصرفي اللبناني اعدته الجمعية لمناسبة يوبيلها الذهبي لبثه على محطات التلفزيون في لبنان.